

Distr.: General  
8 January 2016  
Arabic  
Original: Spanish



رسالة مؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل  
الدائم لأوروغواي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم أن أوروغواي تعتزم أن تعقد، خلال توليها رئاسة مجلس الأمن  
في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، مناقشة مفتوحة بشأن موضوع "حماية المدنيين"،  
في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

ومن أجل المساعدة على توجيه المناقشة، أعدت أوروغواي مذكرة مفاهيمية مرفقة  
بمذه الرسالة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إلبيو روسيلي  
الممثل الدائم لأوروغواي لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام  
من الممثل الدائم لأوروغواي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: الإنكليزية]

مناقشة مجلس الأمن المفتوحة المتعلقة بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة

مذكرة مفاهيمية

فترة تولي أوروغواي الرئاسة - كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

معلومات أساسية

١ - وجه الأمين العام انتباه مجلس الأمن في آخر تقرير له صدر في حزيران/يونيه ٢٠١٥ عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة إلى ما يتعرض له المدنيون من استهداف متعمد وهجمات عشوائية أصبحت سمة متكررة في العديد من النزاعات، مما أسفر عن تزايد مستويات الخسائر في صفوف المدنيين والتشريد والمعاناة البشرية. وسلط التقرير الضوء على التحديات التي تواجهها المنظمات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك القيود المفروضة على سبل الوصول والهجمات المباشرة التي تشن على العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وعلى الإمدادات والمرافق. وأشار الأمين العام إلى أن انتشار عدم احترام القانون الإنساني الدولي من جانب بعض الدول والجماعات المسلحة من غير الدول، وتفشي الإفلات من العقاب على الانتهاكات التي ترتكب، أصبحت "أحد أهم التحديات التي تواجه حماية المدنيين". وأصدر مجلس الأمن بياناً رئاسياً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (S/PRST/2015/23) عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، أشار فيه إلى النتائج التي توصل إليها تقرير الأمين العام الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٥، وكرر التأكيد على ضرورة الرصد المنهجي لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة والإبلاغ المنتظم عن ذلك.

٢ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أصدر الأمين العام ورئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية نداءً مشتركاً غير مسبوق لإدانة تزايد عدم احترام القانون الإنساني الدولي والتدهور الذي تشهده حماية المدنيين في العديد من النزاعات. وحث الأمين العام ورئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية معاً الدول على بذل قصارى جهودها، فردياً وجمعياً، للتوصل إلى حلول سياسية للنزاعات، وممارسة نفوذها من أجل ضمان الامتثال للقانون الإنساني الدولي، ومساءلة مرتكبي الانتهاكات، وإتاحة إمكانية وصول العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والموظفين الطبيين ومرافقهم دون عراقيل وتوفير الحماية لهم، وتلبية احتياجات

المشردين داخليا واللاجئين. وشكلت هذه المواضيع محور المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين لجمعية الصليب الأحمر والهلال الأحمر المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٣ - والحاجة الملحة إلى معالجة مسألة حماية المدنيين في النزاعات موضوع محوري أيضا في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446) والتقرير اللاحق للأمين العام عن تنفيذ توصيات الفريق (S/2015/682). وقد أكد هذان التقريران أن تزايد حجم وحِدّة النزاعات وما يرتبط بذلك من تزايد في نطاق انتهاكات حقوق الإنسان والهجمات على المدنيين وحالات التشريد القسري مسائل توضع على المحك الاستجابة الإنسانية والتصدي للنزاعات.

٤ - وأكد الأمين العام في تقريره المتعلق بالتنفيذ مسؤولة السلطات الوطنية عن حماية المدنيين وقدم عدة توصيات لتعزيز المساهمة التي يمكن لعمليات الأمم المتحدة للسلام أن تقدمها في مجال حماية المدنيين في النزاعات. وأبرز الأهمية الحورية التي تكتسيها التسويات السياسية للنزاعات في التشجيع على حماية المدنيين وضمانها على نحو مستدام. ودعا الأمين العام مجلس الأمن إلى تقديم دعم سياسي على نحو إيجابي وانتظام من أجل حماية المدنيين في النزاعات، ولا سيما في الحالات التي تشارك فيها الدول الأطراف في الاعتداءات على المدنيين.

٥ - وأكد الأمين العام أن حماية المدنيين مهمة يُضطلع بها على نطاق البعثات، وأن استراتيجيات وترتيبات متسقة للرصد والإبلاغ على نطاق البعثات ستوضع بغية تعزيز الأثر الذي تتركه عمليات حفظ السلام في مجال توفير الحماية. وأبرز أيضا دور الجهات الفاعلة غير المسلحة المعنية بالحماية في تعزيز حماية المدنيين، بما في ذلك المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية.

٦ - وفي الحالات التي تكون فيها لعمليات السلام ولاية واضحة متعلقة بحماية المدنيين، أبرز الأمين العام ضرورة أن يكون لدى البعثات القدرات وهياكل القيادة اللازمة للاستجابة بفعالية، ودعا جميع الدول الأعضاء إلى توفير الدعم العملي والدعم السياسي لكفالة أن يتوافر لعمليات السلام ما يلزمها من قدرات لتنفيذ ولاياتها. وكان من المواضيع المتسقة في تقريره أهمية استمرار الحوار بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة للتمكن من تكوين فهم مشترك للاستجابات المناسبة وآثارها على الولاية والقدرات وإجراء عملية من عمليات السلام التي تتسم بأهمية كبيرة لجهود حماية المدنيين.

٧ - ورحب المجلس بالتزام الأمين العام بأن يقيه على علم بحالات تصاعد الخطر على المدنيين، وأوجه العجز الخطيرة في قدرة البعثات وأي تقصير في تنفيذ ولايتها، بما في ذلك حماية المدنيين (S/PRST/2015/22).

٨ - وعلاوة على ذلك، حددت مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين التي تقدّم بها العديد من البلدان في أيار/مايو ٢٠١٥<sup>(أ)</sup> مجموعة من المعايير الحاسمة لتوجيه الجهود الجماعية الرامية إلى حماية المدنيين في عمليات السلام.

٩ - وخلال حلقة عمل نظمتها أستراليا وأوروغواي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، جرى التوصل إلى تفاهم مشترك على أن الحماية مهمة تضطلع بها البعثات برمتها وليست مسؤولية مقصورة على الأفراد النظاميين. وتشكل أيضا المشاركة السياسية ودعم التوصل إلى تسويات سياسية نشاطين في مجال الحماية، وفي نهاية المطاف أفضل وسيلة لعدم تعرض المدنيين لخطر العنف هو كفالة وقف النزاعات من خلال عمليات سياسية مستدامة وشاملة للجميع.

#### نطاق المناقشة المفتوحة

١٠ - ستعقد أوروغواي التي تتولى رئاسة مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ مناقشة مفتوحة على مستوى نواب الوزراء بشأن حماية المدنيين.

١١ - وستتيح هذه المناقشة المفتوحة فرصة مهمة لمجلس الأمن لمعالجة مسائل أساسية وشاملة تتعلق بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة<sup>(ب)</sup>. وستؤكد مسؤوليات الجهات الفاعلة الوطنية عن حماية المدنيين وستنظر في المسائل المتصلة بسير أعمال القتال، ووصول المساعدات الإنسانية، والهجمات على العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والموظفين الطبيين ومرافقهم، والتشرد. وستتناول أيضا دور المجلس في استعادة الأهمية المحورية للقانون الإنساني

(أ) متاحة على العنوان الشبكي:

[http://civilianprotection.rw/wp-content/uploads/2015/09/REPORT\\_PoC\\_conference\\_Long-version.pdf](http://civilianprotection.rw/wp-content/uploads/2015/09/REPORT_PoC_conference_Long-version.pdf)

(ب) تعلقت بحماية الصحفيين المناقشة المفتوحة الأخيرة التي نظمت في إطار البند الرسمي من بنود جدول أعمال مجلس الأمن المتصل بحماية المدنيين في أيار/مايو ٢٠١٥. وركزت المناقشتان المفتوحتان السابقتان المتعلقةتان بحماية المدنيين اللتين نظمتا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تحت رئاسة شيلي، وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، تحت رئاسة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على التوالي، على حماية المرأة ووصول المساعدات الإنسانية وسلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني. ونظمت آخر مناقشتين مفتوحتين بشأن حماية المدنيين فيما يتعلق بالامتنال والمساءلة في آب/أغسطس ٢٠١٣، تحت رئاسة الأرجنتين، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، تحت رئاسة البرتغال.

الدولي بالنسبة للجهود الدولية الرامية إلى حماية المدنيين وفي مجال تنشيط تدابير الامتثال والمساءلة.

١٢ - وفي سياق النظر في الكيفية التي يمكن بها لعمليات الأمم المتحدة للسلام أن تدعم حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وأن تساهم فيها، ستتيح المناقشة المفتوحة فرصة مهمة لتناول الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يواصل تعزيز مشاركته السياسية في الحالات التي يتصاعد فيها الخطر على المدنيين وأن يدعم التوصل إلى تسويات سياسية متفاوض عليها تعزز حمايتهم. وستتيح أيضا فرصة للمجلس لكي ينظر في الكيفية التي يمكن بها لحواره مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة أن يلبي بصورة منهجية الاحتياجات في مجال الحماية والقدرات اللازمة والكيفية التي يمكنه بها معالجة النقص الكبير في قدرات البعثات على تنفيذ ولاياتها.

#### الأهداف والنتائج المتوقعة:

- إعادة تأكيد التزام مجلس الأمن بالتمسك بالمعايير الأساسية لحماية المدنيين على سبيل الأولوية، وبأن يبعث رسالة واضحة إلى الأطراف في النزاعات مفادها أن المجتمع الدولي وفرادى الدول على استعداد لاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل كفالة الاحترام التام للقانون الإنساني الدولي.
- مناقشة الاتجاهات والحالات الكبرى في مجال حماية المدنيين التي تثير القلق وتتطلب اهتماما مستمرا وإجراءات مستمرة من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك حالة تنفيذ القانون الإنساني الدولي على نطاق النزاعات الحالية.
- تبادل الآراء واتخاذ الإجراءات العملية اللازمة، استنادا إلى الأدوات المتاحة للمجلس والأمم المتحدة، من أجل تعزيز الامتثال والمساءلة وتوفير حماية شاملة في حالات النزاع الجارية، بهدف توفير المعلومات للمناقشة المتعلقة بالحماية التي سيجريها مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في عام ٢٠١٦.
- استكشاف سبل تحسين التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن حالات تصاعد الخطر الذي يواجهه المدنيين وكيفية توفيرها بشكل فعال، وذلك في سياق عمليات الأمم المتحدة للسلام.

التاريخ/الوقت: ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

المكان: قاعة مجلس الأمن

الوثيقة الختامية: سيعمم موجز غير رسمي للمداخلات المقدمة من الدول الأعضاء خلال المناقشة المفتوحة.

المتكلمان:

- نائب الأمين العام للأمم المتحدة
- يؤكد لاحقاً: رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية [بصفته وديع اتفاقيات جنيف، حالة تنفيذ القانون الإنساني الدولي على نطاق النزاعات الحالية، بما في ذلك المسائل الرئيسية والتحديات المتعلقة بهذا التنفيذ، وآثار الانتهاكات وتوصيات للتصدي لها].